

الملخص البياني للاقتصاد السعودي

الربع الأول 2026

آفاق النمو المتوازن لعام 2026

- أظهرت التقديرات الأولية للربع الرابع من عام 2025 تحسناً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي سجل ارتفاعاً سنوياً بلغ 4.9%؛ ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى تسارع نمو القطاع النفطي بنسبة 10.4% على أساس سنوي، بالتوازي مع استمرار الأنشطة غير النفطية في تحقيق نمو متين بلغت نسبته 4.1% على أساس سنوي.
- سجل مؤشر مديري المشتريات الذي يقيس مناخ الأعمال للاقتصاد غير النفطي تراجعاً تدريجياً في يناير 2026، مسجلاً قراءة عند مستوى 56.3، مقارنة بذروته المسجلة في أكتوبر الماضي عند 60.2. وعلى الرغم من هذا التراجع الطفيف، لا يزال المؤشر يعكس نمواً راسخاً في القطاعات غير النفطية.
- شهد الائتمان المصرفي تباطؤاً تدريجياً لنمو الطلب في القطاع الخاص ليصل إلى 10.2% على أساس سنوي بنهاية العام، مقارنة بذروته 15.2% في أبريل 2025. ، إذ اتسم نمو الودائع تحت الطلب بالركود في ديسمبر، مقابل نمو ملموس في الودائع لأجل والادخارية بلغ 24% على أساس سنوي.
- سجل إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام مستوى 10.1 مليون برميل يومياً في شهر ديسمبر، مقارنة بنحو 8.9 مليون برميل يومياً في العام السابق. وبلغت صادرات النفط الخام نمواً بواقع 0.84 مليون برميل يومياً خلال الفترة ذاتها. أما في مطلع عام 2026، فقد شهدت أسعار النفط تعافياً ملحوظاً، يعزى في المقام الأول إلى اتساع علاوة المخاطر الجيوسياسية وتأثيرها على استقرار الأسواق.
- دخلت أسعار العقارات في بداية مرحلة التوازن في النصف الثاني من عام 2025، وذلك بعد ارتفاعها بما يزيد على 30% خلال السنوات الأربع الماضية وفقاً للمؤشر الرسمي لأسعار العقارات. في الوقت ذاته، انخفضت القيمة الإجمالية للتعاملات العقارية بنسبة 22% في عام 2025 مقارنة بالعام السابق.
- سجل مؤشر "تاسي" مستوى متديناً دون 10300 نقطة في مطلع العام، لكنه عاد ليتعافى متجاوزاً عتبة 11000 نقطة. واستند هذا التعافي في المقام الأول إلى صافي مشتريات ضخمة من المستثمرين المؤسسيين الأجانب.

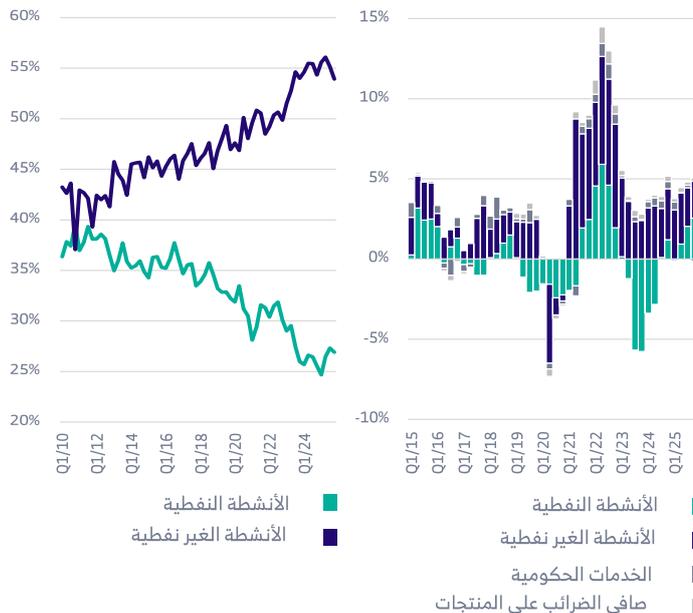
جدول المحتويات:

| | |
|---|----|
| بيانات إجمالي | |
| الناتج المحلي | 2 |
| المؤشرات | |
| النقدية والمالية | 3 |
| الرصيد المالي والدين الحكومي | 6 |
| مؤشرات الاتفاق الخاص ومناخ الأعمال غير النفطي | 7 |
| قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية | 8 |
| مؤشرات التضخم | 9 |
| السوق العقارية | 10 |
| أسواق النفط | 12 |
| أسعار الصرف | |
| وفارق الائتمان | 13 |
| ميزان المدفوعات | |
| السعودي | 15 |
| سوق الأسهم | |
| السعودي | 16 |
| نظرة سريعة | |
| على الاقتصاد السعودي | 18 |

نمو متوازن في المدى القصير، ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية على المدى الطويل

نمو المساهمة الربعية (% على أساس سنوي) (مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% من الناتج المحلي الإجمالي))

في الربع الرابع من 2025، ساهم القطاع النفطي بنسبة 52% (2.6 نقطة مئوية سنوياً) في النمو الاقتصادي البالغ 4.9%، مقابل 47% (2.3 نقطة مئوية) للأنشطة غير النفطية، ما يعكس تركيبة نمو متوازنة. وفي عام 2026، نتوقع توازناً مماثلاً، مع مساهمة النفط بنحو 41% من النمو المتوقع البالغ 4.3%، مقابل 55% للأنشطة غير النفطية. وعلى المدى الطويل، يرجح أن يستحوذ الاقتصاد غير النفطي على نحو 80-90% من إجمالي نمو الناتج المحلي السعودي.

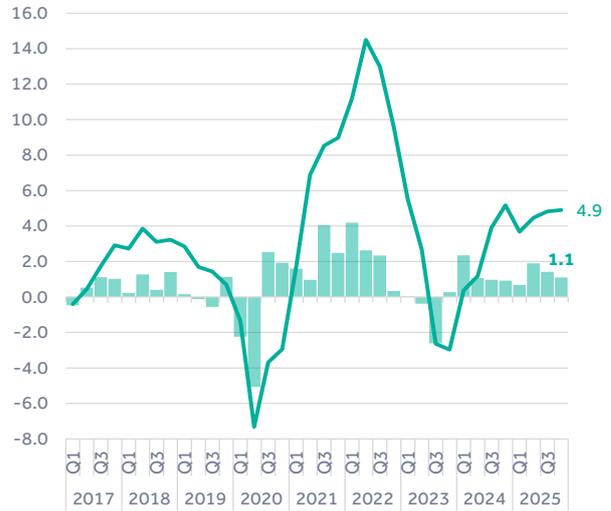


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الرياض المالية

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد و القطاعات المؤسسية

الرسم البياني 1:

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد

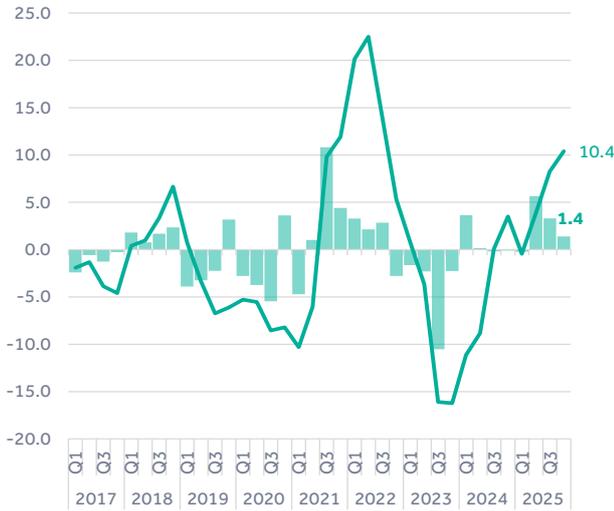


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الرابع 2025)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية

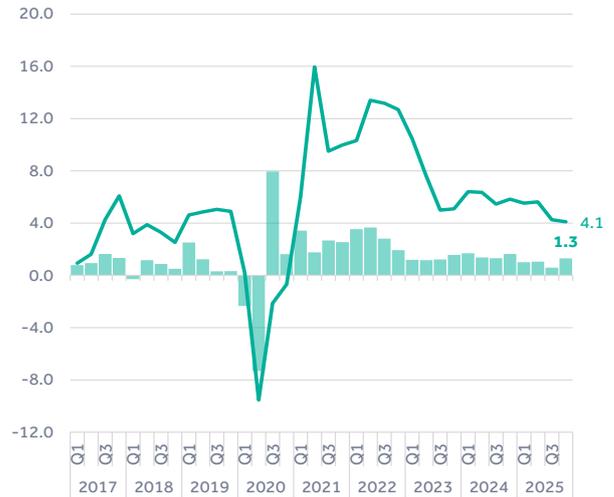


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة النفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة النفطية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الرابع 2025)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الغير نفطية

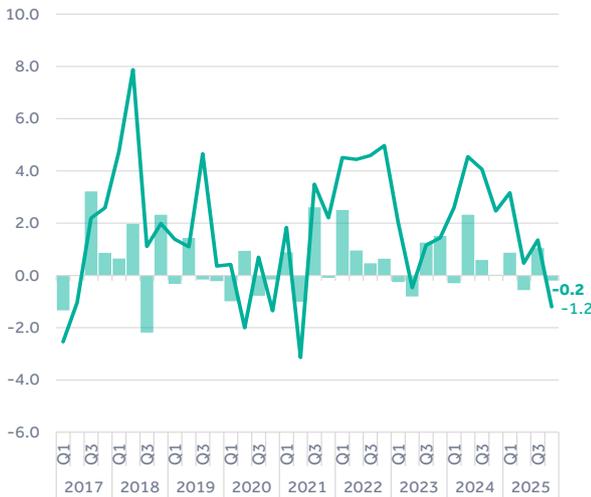


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الغير نفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الغير نفطية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الرابع 2025)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الحكومية



■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الحكومية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الحكومية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الرابع 2025)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

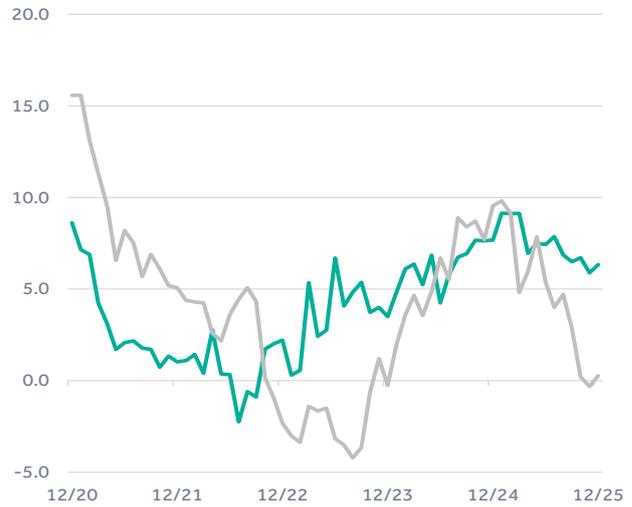
حين أبدي القطاع غير النفطي نمواً قوياً بلغ 4.1% على أساس سنوي، وإن كان بوتيرة متباطئة تدريجياً. أما على مدار العام الكامل 2025، فقد توسع الاقتصاد السعودي بنسبة 4.5%، مسجلاً نمواً في القطاع النفطي بلغ 5.6%، فيما ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 4.9%.

استناداً إلى أحدث التقديرات الأولية، واصل الاقتصاد السعودي مساره التصاعدي، محققاً نمواً سنوياً بلغت نسبته 4.9% خلال الربع الرابع من عام 2025. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بالتعافي القوي في القطاع النفطي، الذي ارتفع بنسبة 10.4% على أساس سنوي، في

المجاميع النقدية، ونمو القروض والودائع لدى البنوك التجارية

الرسم البياني 1:

معدل نمو القاعدة النقدية و إجمالي عرض النقود (ن1)

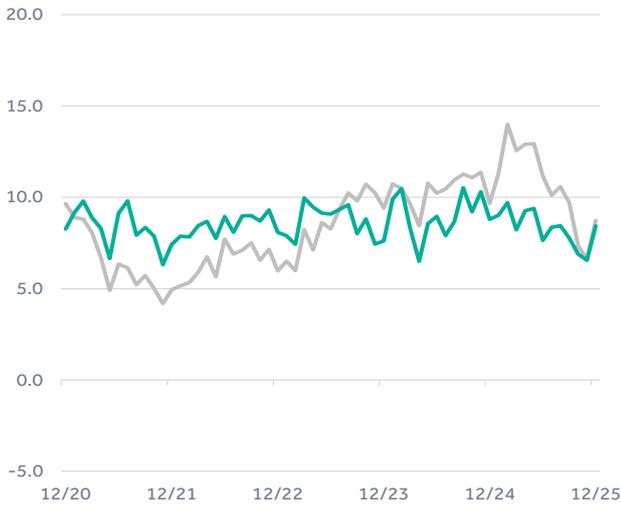


■ القاعدة النقدية، % على أساس سنوي
■ إجمالي عرض النقود (ن1)، % على أساس سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

معدل نمو المجاميع النقدية (ن2) و (ن3)



■ عرض النقود (ن3)، % على أساس سنوي
■ عرض النقود (ن2)، % على أساس سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

نمو الائتمان للقطاع الخاص

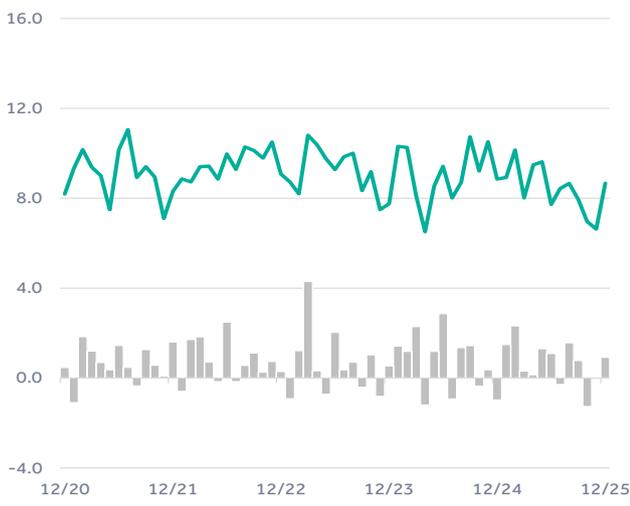


■ قروض البنوك التجارية للقطاع الخاص، % أساس سنوي
■ قروض البنوك التجارية للقطاع الخاص، % أساس شهري

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

نمو وداائع البنوك التجارية



■ وداائع العملاء في البنوك، % أساس سنوي
■ وداائع العملاء في البنوك، % أساس شهري

المصدر: البنك المركزي السعودي

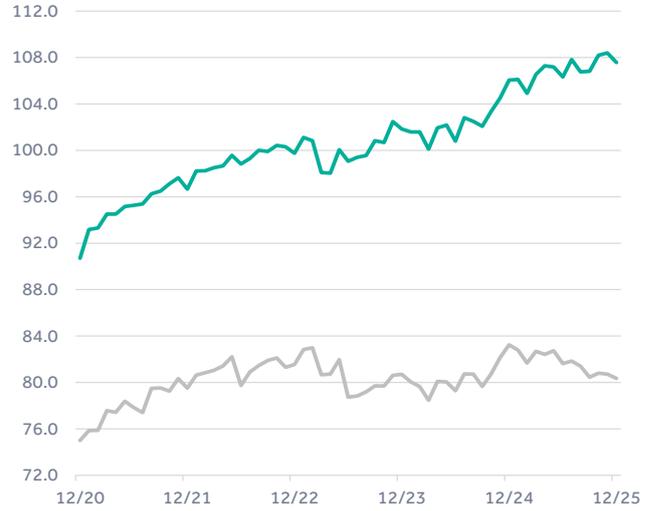
عرض النقد، لا سيما الفجوة بين عرض النقد المحدود (ن1) وفتني عرض النقد الواسع (ن2) و(ن3). وعلى صعيد الائتمان، تباطأ نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في النصف الثاني من 2025، ليستقر عند 10.2% على أساس سنوي في ديسمبر، مقارنة بالذروة التي بلغها في أبريل عند 15.2%.

زاد التحول من الودائع تحت الطلب نحو الودائع لأجل وودائع الادخار في الربع الرابع من 2025. ففي الوقت الذي استقرت فيه الودائع تحت الطلب عند مستوياتها في العام السابق، شهدت الودائع لأجل وودائع الادخار قفزة بلغت 23.6% على أساس سنوي. ويرجع هذا التباين الملحوظ في معدلات نمو مؤشرات

المعدلات الرئيسية للبنوك التجارية

الرسم البياني 1:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الخاص



■ القروض إلى القطاع الخاص، من إجمالي الودائع لدى البنوك

■ نسبة القروض إلى الودائع النظامية للقطاع الخاص

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الحكومي

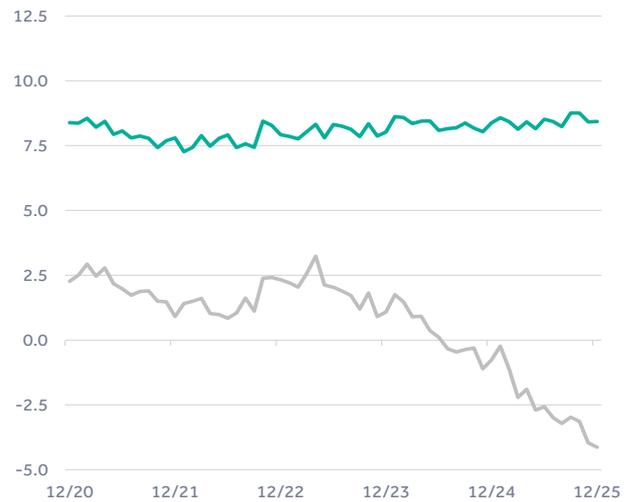


■ القروض إلى القطاع الحكومي، كنسبة مئوية من إجمالي الودائع لدى البنوك

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

معدل الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات



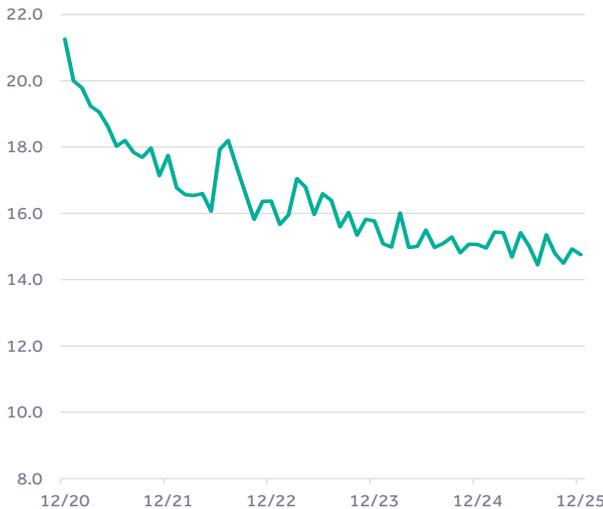
■ إجمالي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

■ صافي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

معدل فائض السيولة إلى إجمالي الموجودات



■ فائض السيولة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

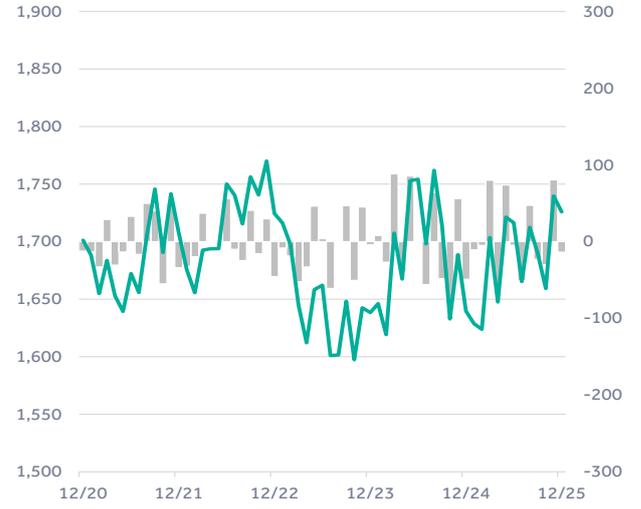
القطاع العام توسعاً تدريجياً خلال الربع الرابع من عام 2025، إذ ارتفعت من 29.9% في سبتمبر إلى 31.1% في ديسمبر 2025. وبالتوازي مع هذه التطورات، وفي ظل تزايد اعتماد المصارف المحلية على مصادر التمويل الخارجي، ارتفع صافي التزاماتها الأجنبية ليشكل 4.1% من إجمالي أصولها بنهاية العام.

شهدت نسبة القروض للودائع في القطاع الخاص استقراراً نسبياً، متأثرة بالتراجع التدريجي في وتيرة نمو الائتمان، إذ انخفضت نسبة القروض إلى الودائع (المحتسبة وفق المتطلبات القانونية) من 83.2% في ديسمبر 2024 لتصل إلى 80.3% في ديسمبر 2025. وعلى النقيض، سجلت نسبة القروض إلى الودائع في

المركز المالي للبنك المركزي السعودي والودائع الحكومية

الرسم البياني 1:

احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي



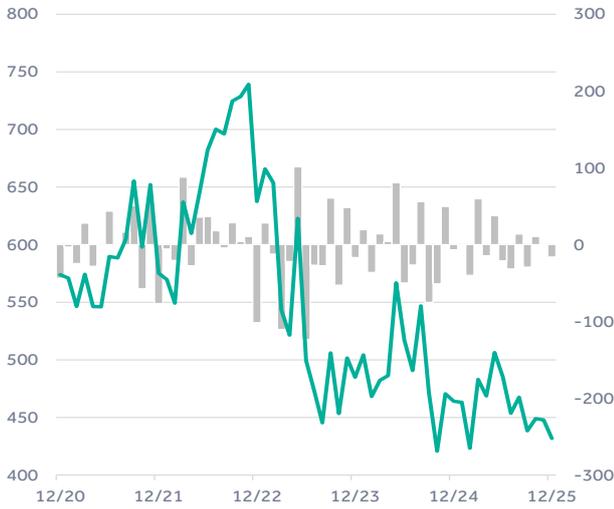
■ إجمالي احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي، مليار ريال، المحور الأيسر

■ التغيير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

إجمالي الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي



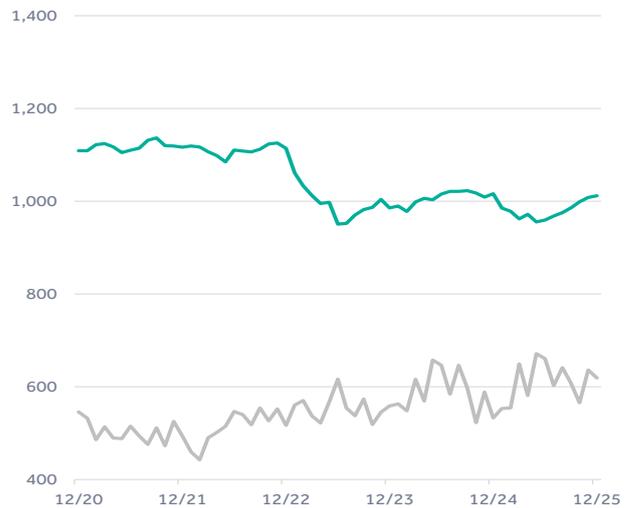
■ إجمالي الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي، مليار ريال، المحور الأيسر

■ التغيير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

توزيع احتياطي العملات الأجنبية في البنك المركزي السعودي



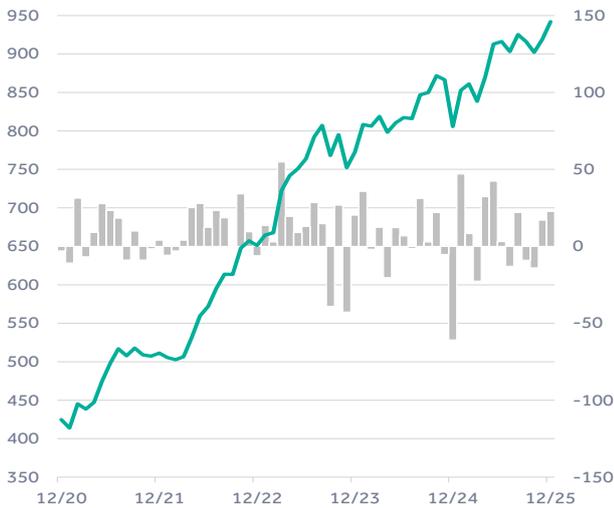
■ الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية، بالمليار ريال سعودي

■ العملات والودائع الأجنبية في الخارج، بالمليار ريال سعودي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

إجمالي الودائع الحكومية في البنوك التجارية



■ الودائع الحكومية في البنوك التجارية، مليار ريال سعودي، المحور الأيسر.

■ التغيير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن.

المصدر: البنك المركزي السعودي

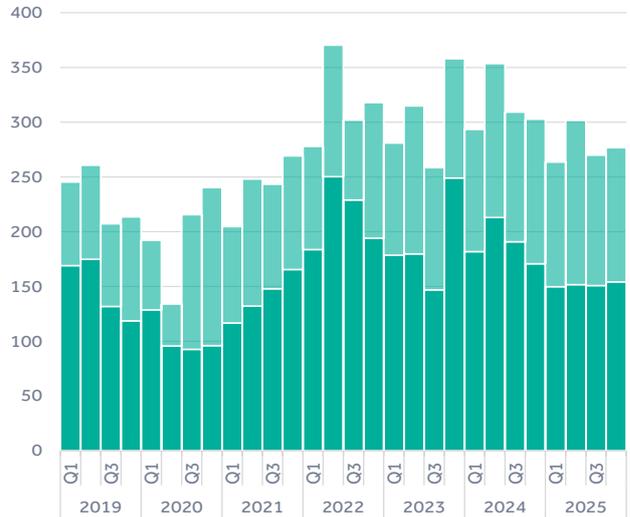
الرسمية عند مستويات 1700 مليار ريال على مدار السنوات الخمس الماضية. وفيما يخص السيولة الحكومية، سجلت ودائع القطاع العام لدى البنك المركزي في 2025 انخفاضاً طفيفاً بواقع 33 مليار ريال، فيما شهدت ودائع الجهات ذاتها لدى المصارف التجارية نمواً ملحوظاً بلغ 136 مليار ريال.

شهد عام 2025 تعزيزاً في المركز المالي الخارجي، إذ ارتفعت الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي السعودي بمقدار 86 مليار ريال، لتصل إلى 1726 مليار ريال بنهاية العام، مدفوعةً بصافي تدفقات نقدية داخلية بلغت 67 مليار ريال خلال الربع الرابع وحده. ويأتي هذا الأداء في سياق اتسم باستقرار الاحتياطيات

الرصيد المالي الربع سنوي والدين الحكومي المستحق

الرسم البياني 1:

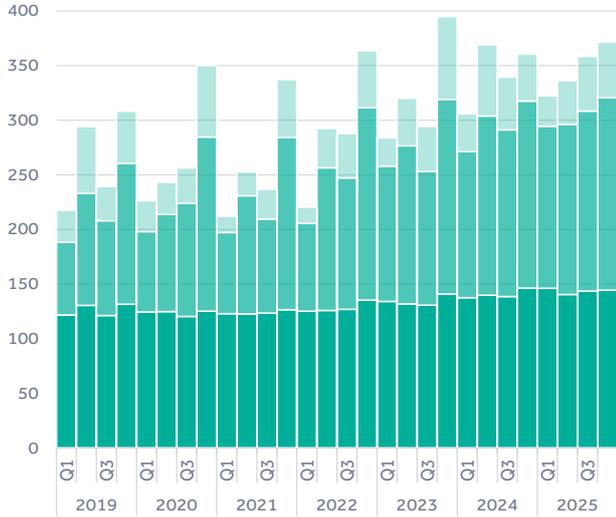
الإيرادات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)



الإيرادات النفطية
الإيرادات غير النفطية
المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 2:

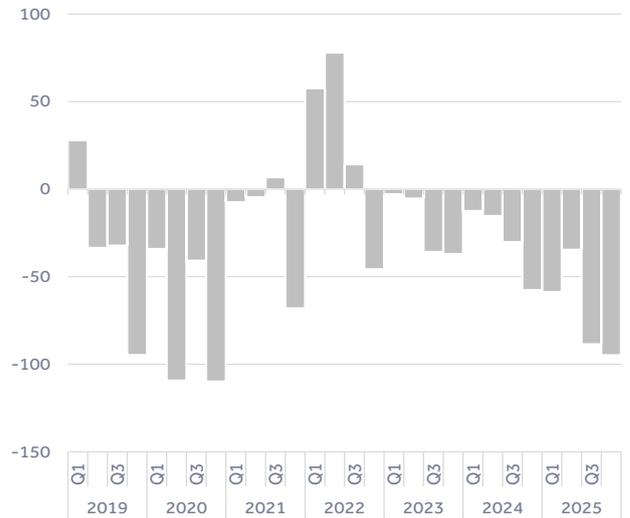
النفقات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)



تعويضات الموظفين (الرواتب والأجور)
نفقات جارية أخرى
الإنفاق الرأسمالي
المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 3:

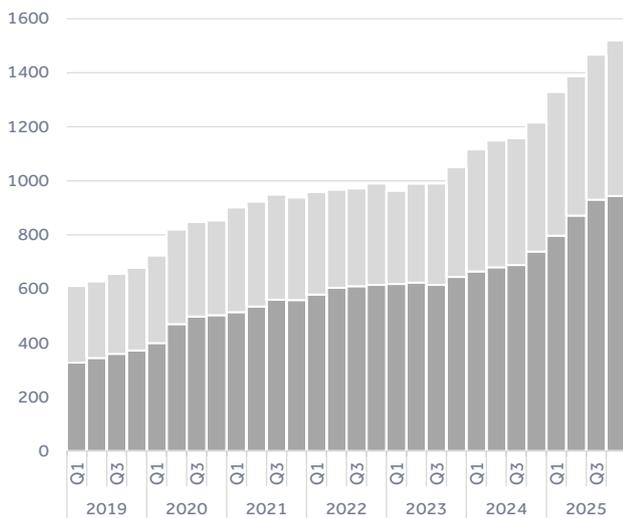
العجز/ الفائض المالي الربع سنوي (مليار ريال سعودي)



صافي العجز/ الفائض
المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 4:

الدين الحكومي المستحق (نهاية الربع)



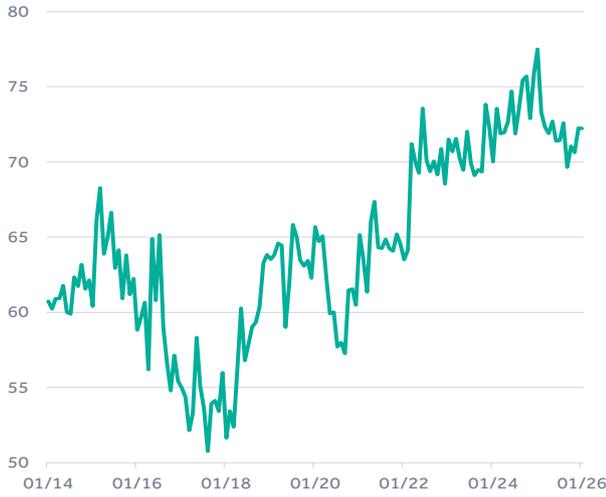
الدين الحكومي المحلي المستحق، مليار ريال سعودي
الدين الحكومي الاجنبي المستحق، مليار ريال سعودي
المصدر: وزارة المالية

في الإيرادات النفطية ناهز 20% في المقابل، ارتفعت المصروفات بشكل طفيف بنسبة هامشية بلغت 1%، ويعزى هذا النمو شبه المستقر في الإنفاق بشكل رئيسي إلى انخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 12%.

اختتمت السنة المالية 2025 بتسجيل عجز مالي قدره 95 مليار ريال في الربع الرابع، ما أفضى إلى عجز مالي إجمالي بلغ 277 مليار ريال لكامل العام. وقد شهدت الإيرادات العامة تراجعاً بنسبة 12% على أساس سنوي، مدفوعة في المقام الأول بانخفاض حاد

مؤشرات الانفاق الخاص ومناخ الاعمال غير النفطية

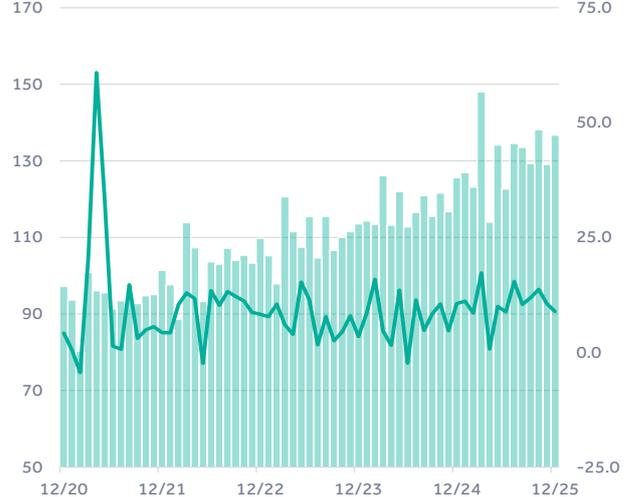
الرسم البياني 2:
مؤشر ثقة المستهلك



■ مؤشر ريفنتف IPSOS ثقة المستهلك السعودي

المصدر: ريفنتف

الرسم البياني 1:
مؤشرات الانفاق الخاص

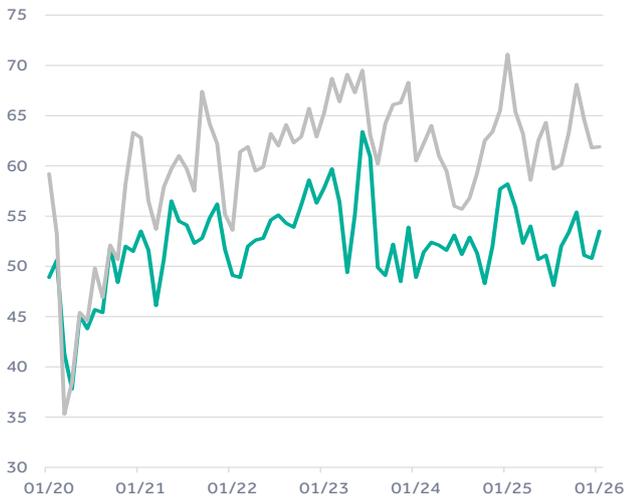


■ تعاملات نقاط البيع وعمليات السحب الآلي والتجارة الإلكترونية الشهرية، بالمليار ريال سعودي، المحور الأيسر.

■ نسبة التغير حتى عام، المحور الأيمن.

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:
مؤشر مديري المشتريات للطلبات الجديدة وطلبات التصدير

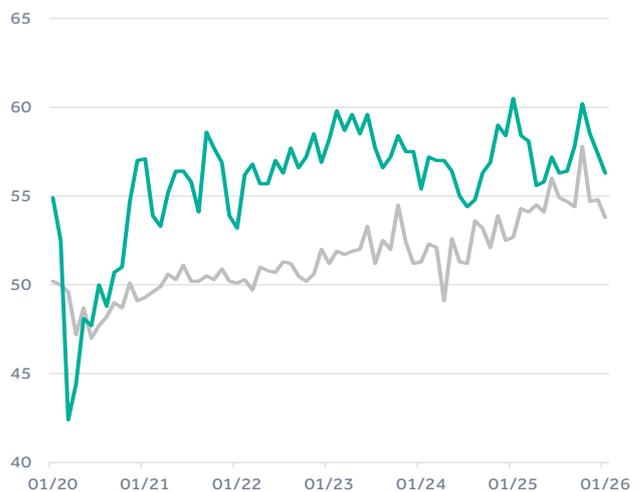


■ مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات لطلبات التصدير الجديدة

■ مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للطلبات الجديدة

المصدر: اس آند بي جلوبال

الرسم البياني 3:
مؤشر مديري المشتريات المركب ومؤشر مديري المشتريات للتوظيف



■ مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات المركب

■ مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للتوظيف

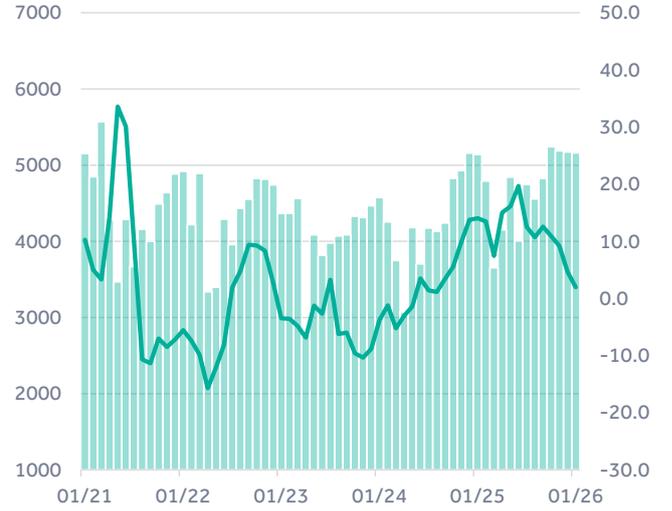
المصدر: اس آند بي جلوبال

الربع الرابع من عام 2025، فقد سجل المؤشر المركب قراءة بلغت 56.3 في يناير 2026، انخفاضاً من ذروته التي بلغت 60.2 في أكتوبر 2025، وقد أثر هذا التراجع الطفيف على مؤشرات مديري المشتريات للتوظيف والطلبات الجديدة.

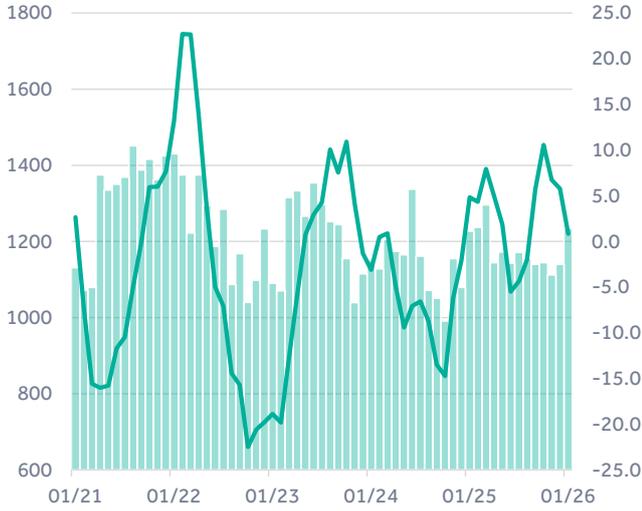
زاد الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 11.0% على أساس سنوي في الربع الرابع من 2025، ليرتفع معدل النمو السنوي للعام بأكمله إلى 10.7%، مقارنة بما نسبته 7.7% في 2024، و6.7% في 2023. وفي المقابل، سجل مؤشر مديري المشتريات الذي يقيس مناخ الأعمال تراجعاً تدريجياً بعد ذروة بلغت مستويات قياسية في

قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية

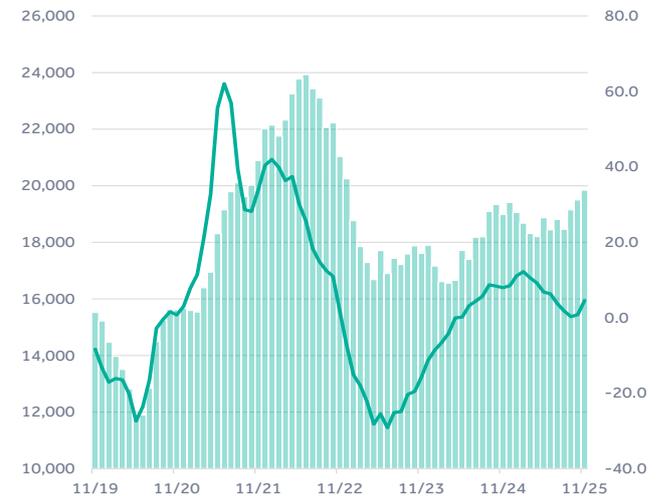
الرسم البياني 1:
انتاج الاسمنت



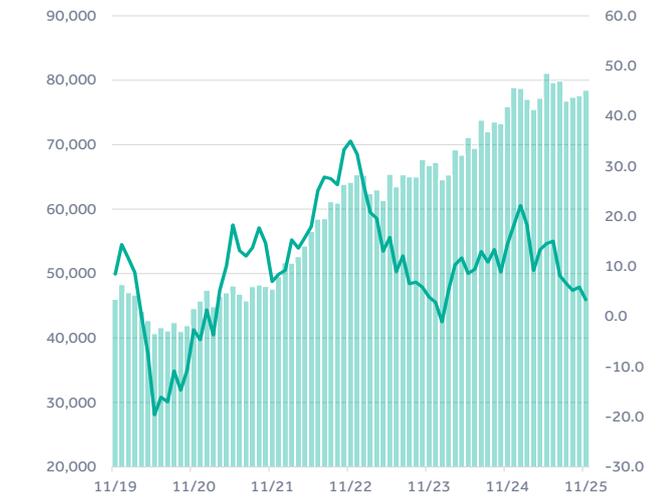
الرسم البياني 2:
مخزون الاسمنت



الرسم البياني 3:
صادرات البضائع غير النفطية



الرسم البياني 4:
واردات البضائع



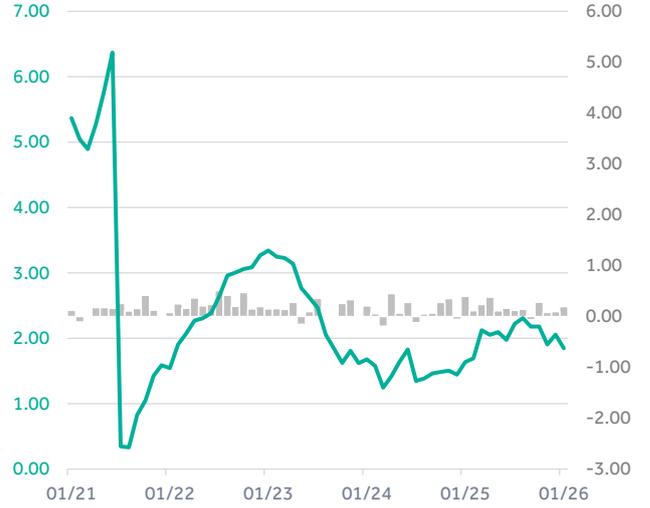
2026. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، شهدت الصادرات غير النفطية تسارعاً في وتيرة نموها خلال النصف الثاني من عام 2025، محققة ارتفاعاً بنسبة 4.7% على أساس سنوي في نوفمبر؛ وفي المقابل، واصل نمو الواردات مساره التنازلي، مسجلاً نسبة 3% على أساس سنوي في الفترة ذاتها.

حقق إنتاج الأسمت خلال عام 2025 نمواً سنوياً بنسبة 10.4%، مسجلاً بذلك أعلى مستويات أدائه منذ عام 2020؛ إلا أن وتيرة هذا النمو شهدت تباطؤاً ملحوظاً خلال النصف الثاني من العام. فبعد بلوغ ذروة النمو 19% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025، تراجع معدل الارتفاع السنوي ليلبغ 0.4% بحلول يناير

مؤشر تكلفة المعيشة وأسعار الجملة

الرسم البياني 1:

مؤشر تضخم أسعار المستهلك



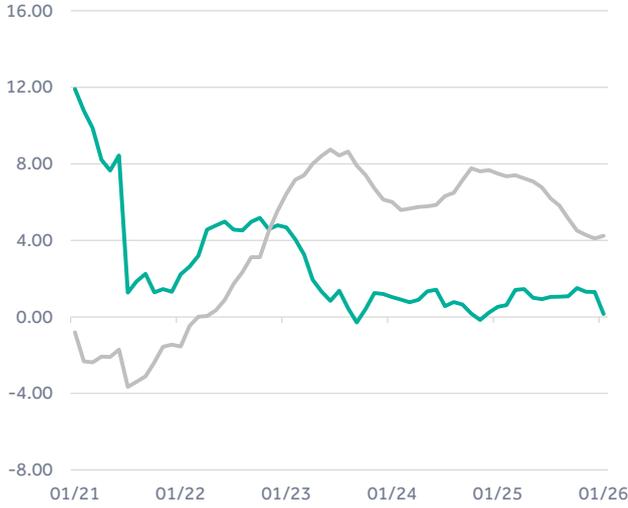
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس سنوي

■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس شهري

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم الغذاء والسكن



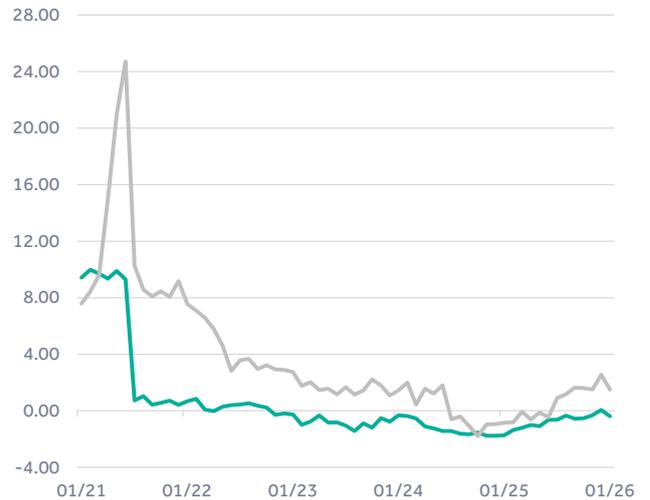
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم الأغذية والمشروبات، % التغير على أساس سنوي

■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم السكن والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم التآييث والنقل



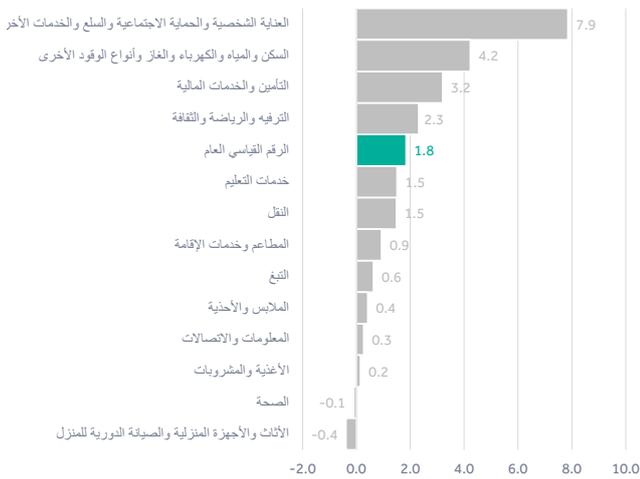
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم تآييث وتجهيزات المنزل وصيانتها، % التغير على أساس سنوي

■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم النقل، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

مؤشر أسعار المستهلك للقطاعات الرئيسية في يناير 2026



■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

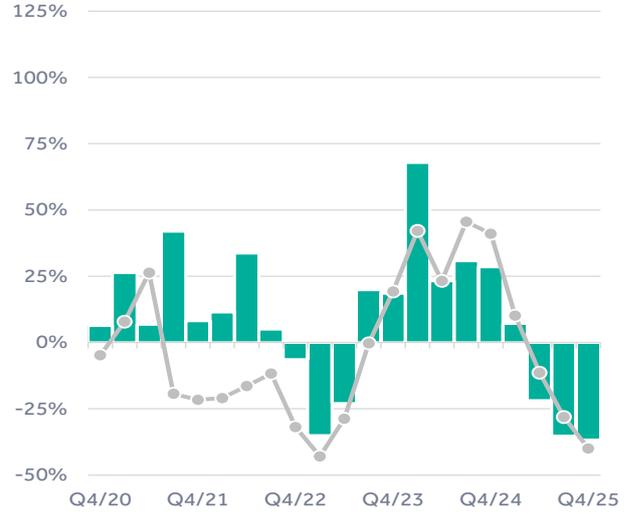
التضخم في فئة الإسكان عند مستوى 4.2% في يناير، بارتفاع طفيف عن مستواه المسجل في ديسمبر البالغ 4.1% على أساس سنوي. وفي المقابل، شهد قطاع النقل الذي يعد ثالث أكبر مكون في سلة المستهلك، تباطؤاً ملحوظاً في معدل التضخم، ليصل إلى 1.5% بعد أن كان 2.6% على أساس سنوي.

شهد معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك تباطؤاً خلال شهر يناير 2026، متراجعاً إلى 1.8% مقارنة بما نسبته 2.1% على أساس سنوي في الشهر السابق. ويرجع ذلك إلى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي تمثل الوزن الأكبر في سلة المستهلك من 1.3% إلى 0.2% على أساس سنوي. واستقر

نشاط الصفقات في السوق العقارية

الرسم البياني 1:

اجمالي التعاملات العقارية، % التغير السنوي

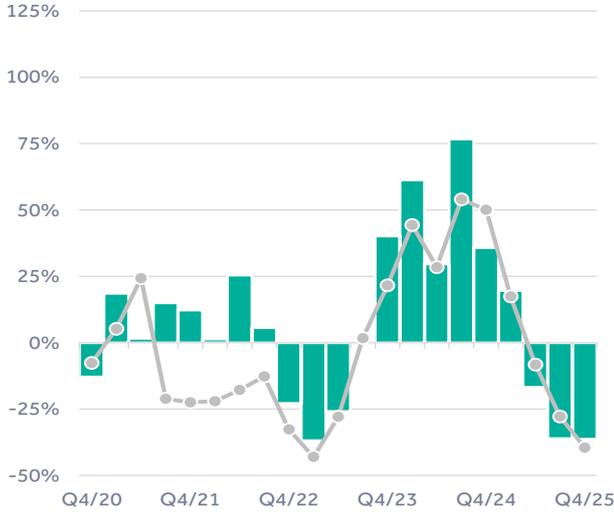


■ قيمة التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 2:

التعاملات العقارية في القطاع السكني، % التغير السنوي

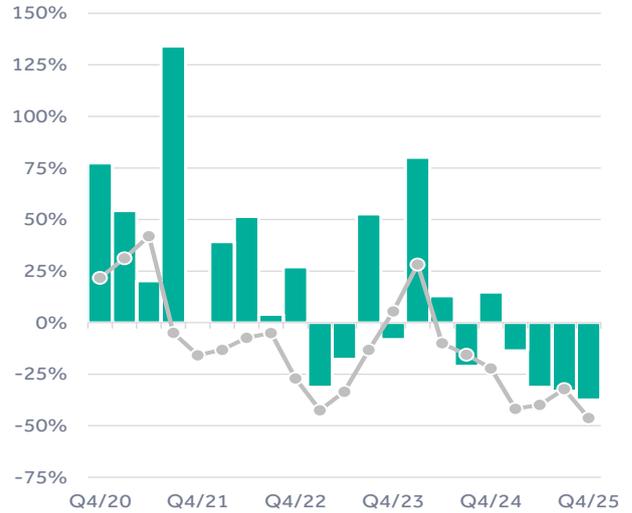


■ قيمة التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 3:

التعاملات العقارية في القطاع التجاري، % التغير السنوي

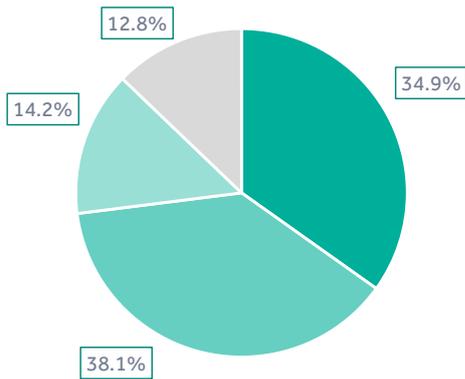


■ قيمة التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 4:

توزيع قيم التعاملات حسب المناطق (الربع الرابع - 2025)



■ منطقة الرياض
■ المنطقة الشرقية
■ منطقة مكة
■ باقي المناطق

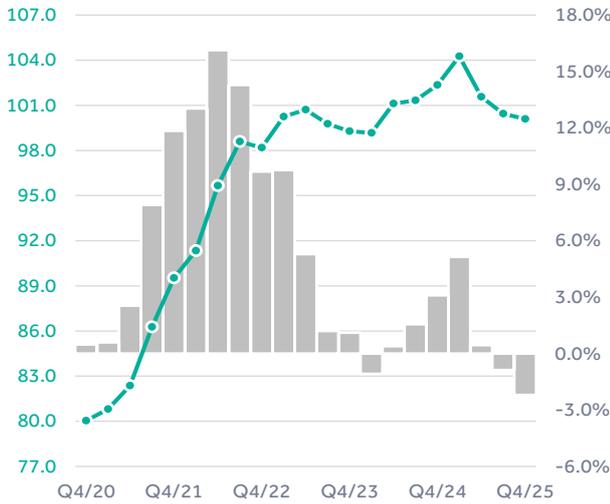
المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

2025، في حين شهد القطاع التجاري تراجعاً أكبر في إجمالي قيم الصفقات بنسبة 28%. وعلى الصعيد الجغرافي، تركز هذا التباطؤ في النشاط العقاري بشكل رئيسي في منطقة الرياض، التي سجلت انخفاضاً في أحجام التعاملات بنسبة 41% خلال عام 2025.

شهد القطاع العقاري في المملكة انكماشاً في القيمة الإجمالية للتعاملات خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة بلغت 36%، وهو ما أدى إلى تسجيل انخفاض إجمالي بنسبة 22% على مدار عام 2025 بأكمله. وتفاوتت حدة هذا التراجع بين القطاعات، إذ سجلت التعاملات العقارية السكنية انخفاضاً بنسبة 19% في عام

مؤشرات الأسعار في السوق العقارية

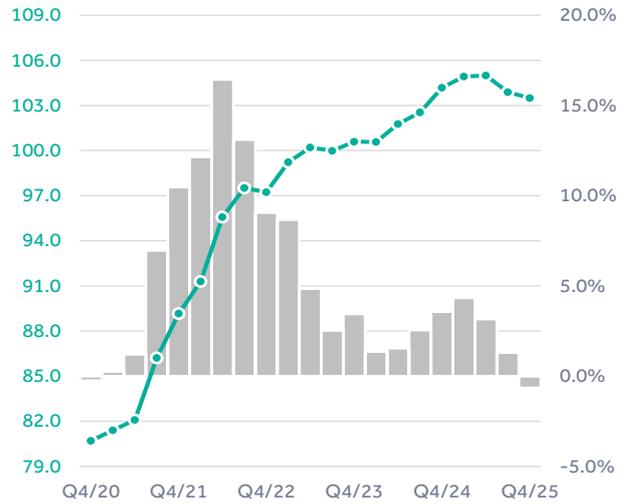
الرسم البياني 2:
مؤشر العقار للقطاع السكني



■ مؤشر العقار للقطاع السكني، 2023=100 المحور الايسر
■ % التغير على أساس سنوي، المحور اليمين

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

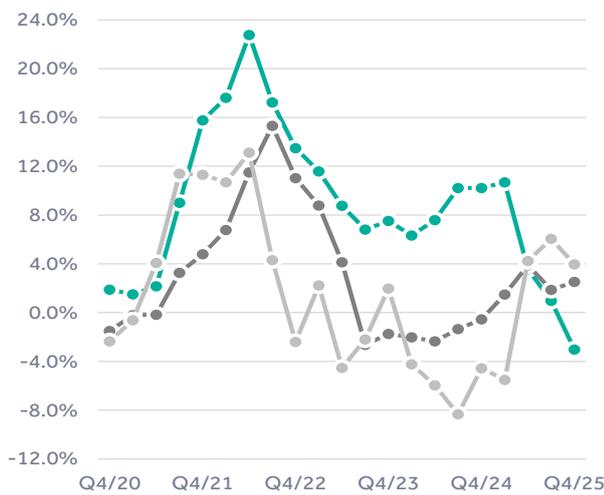
الرسم البياني 1:
المؤشر العام للعقار



■ المؤشر العام للعقار، 2023=100، المحور الايسر
■ % التغير على أساس سنوي، المحور اليمين

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
المؤشرات العقارية للمناطق الرئيسية (نسبة التغير السنوي)

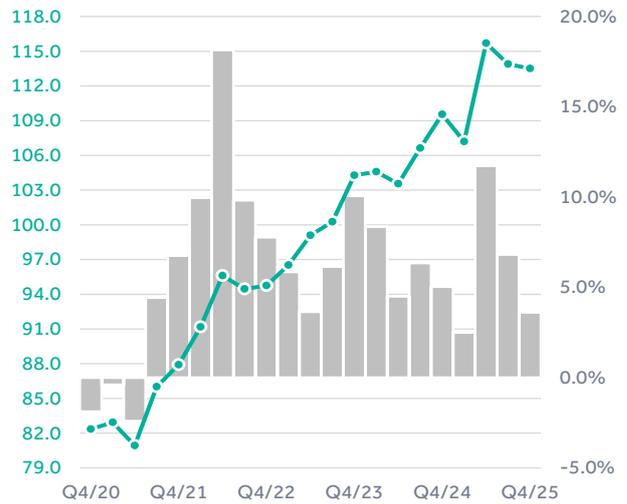


■ منطقة الرياض
■ المنطقة الشرقية
■ منطقة مكة المكرمة

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تركز في العقارات السكنية التي انخفضت بنسبة 2.2% على أساس سنوي في الربع الرابع، في حين أظهرت العقارات التجارية تماسكاً ملحوظاً، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 3.6% على أساس سنوي. وعلى غرار مؤشرات أحجام التعاملات، لوحظ تركيز هذا التراجع السعري بشكل رئيسي في منطقة الرياض.

الرسم البياني 3:
مؤشر العقار للقطاع التجاري



■ مؤشر العقار للقطاع التجاري، 2023=100، المحور الايسر
■ % التغير على أساس سنوي، المحور اليمين

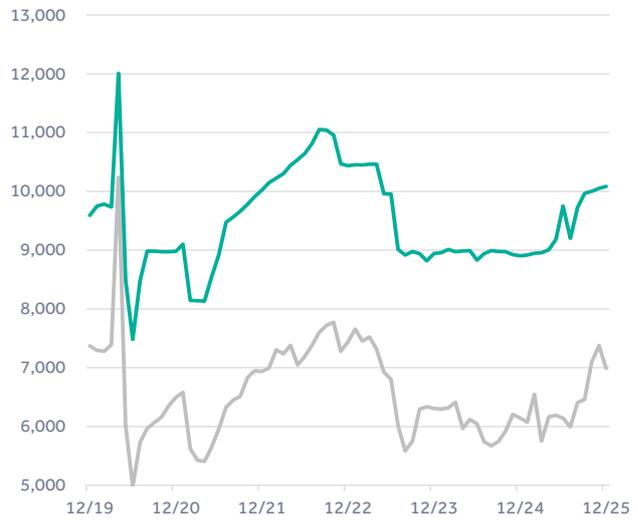
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

بالتوازي مع انخفاض قيمة التعاملات، شهدت أسعار العقارات تصحيحاً سعرياً خلال النصف الثاني من عام 2025؛ إذ تراجع المؤشر العام للأسعار بنسبة 1.4% في الربع الرابع، قياساً بمستواه القياسي في الربع الثاني من العام ذاته، ما أدى إلى انخفاض سنوي بنسبة 0.7%. وتشير البيانات إلى أن هذا التراجع

إحصائيات اسواق النفط: الإنتاج، التصدير، التكرير و الأسعار

الرسم البياني 1:

إنتاج وتصدير المملكة من النفط الخام

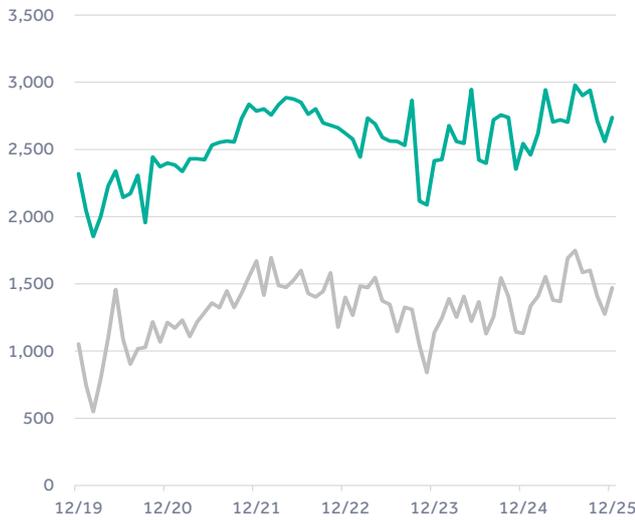


■ إنتاج المملكة من النفط الخام، ألف برميل يومياً.
■ صادرات المملكة من النفط الخام، ألف برميل يومياً.

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 2:

إنتاج وتصدير مصافي التكرير في المملكة



■ إنتاج مصافي التكرير في المملكة، ألف برميل يومياً.
■ صادرات المملكة من إنتاج مصافي التكرير، ألف برميل يومياً.

المصدر: مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 3:

إنتاج دول الأوبك من النفط الخام

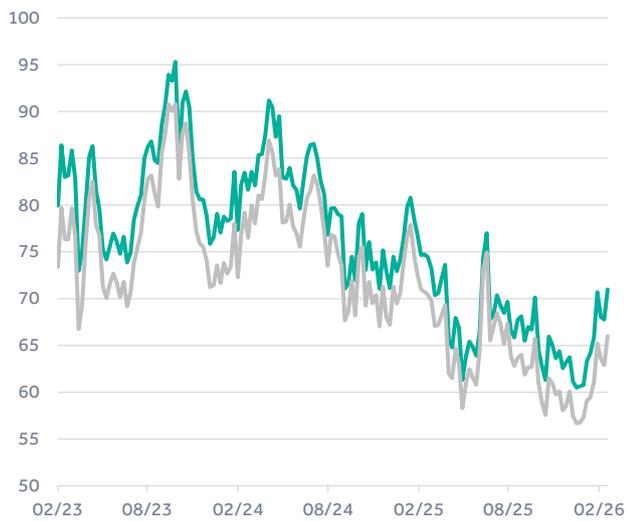


■ إنتاج دول الأوبك من النفط الخام، بالألف برميل في اليوم

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 4:

أسعار النفط



■ سعر النفط لخام برنت

■ سعر النفط لخام غرب تكساس

المصدر: بلومبيرغ

مستويات الإنتاج خلال الربع الأول من عام 2026. أما على صعيد الأسعار، فيبعد أن بلغت مستويات متدنية غير مسبوق في ديسمبر، شهدت الأسواق تحسناً سعرياً في يناير، وهو ما يعزى بصفة أساسية إلى ارتفاع علاوة المخاطر الجيوسياسية.

سجل إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام مستوى 10.1 مليون برميل يومياً في ديسمبر، مقارنة بنحو 8.9 مليون برميل يومياً في العام السابق. وعلى النهج ذاته، شهدت صادرات النفط الخام نمواً بواقع 0.84 مليون برميل يومياً خلال الفترة ذاتها. أقرت منظمة "أوبك" تعليق أي توسع إضافي في

سعر صرف العملات الأجنبية وفارق الائتمان

الرسم البياني 1:

سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (12 شهر)



معدل سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار (12 شهر)

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

معدل سعر الصرف الحقيقي و الإسمي للريال السعودي



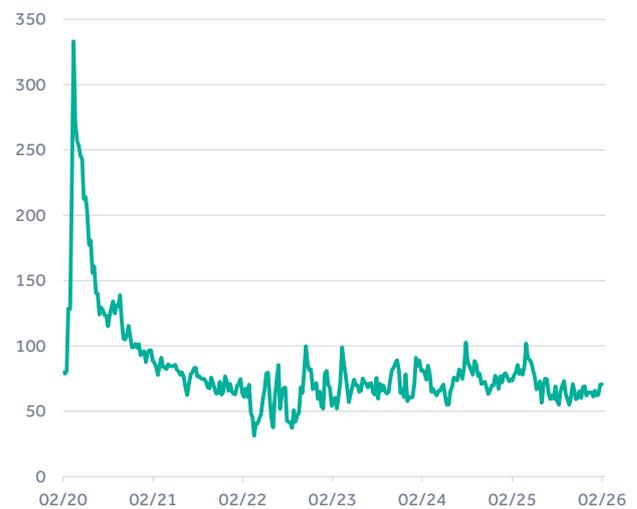
مؤشر سعر الصرف الحقيقي المرجح للريال السعودي

مؤشر سعر الصرف الإسمي المرجح للريال السعودي

المصدر: بلومبيرغ، جي بي مورغان

الرسم البياني 3:

الفرق بين عائد السندات الحكومية السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية (بالدولار الأمريكي)



الفرق بين عائد السندات السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية



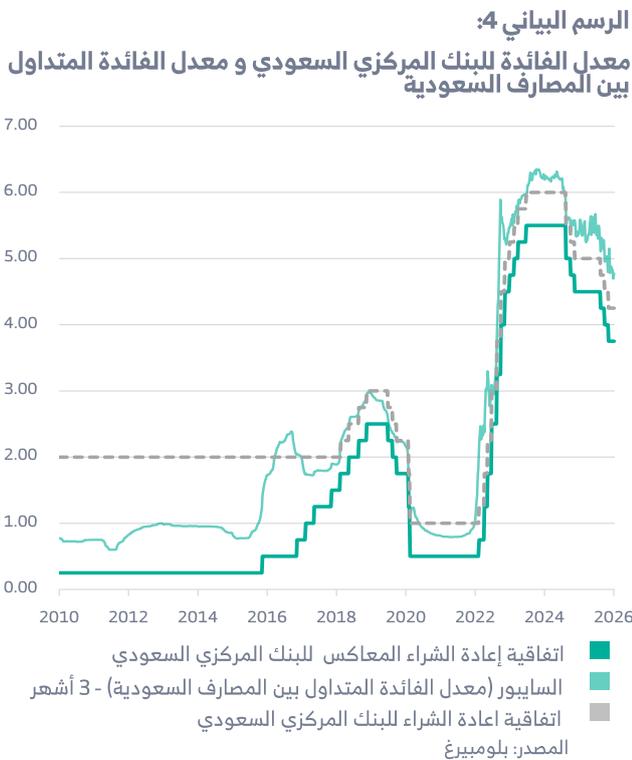
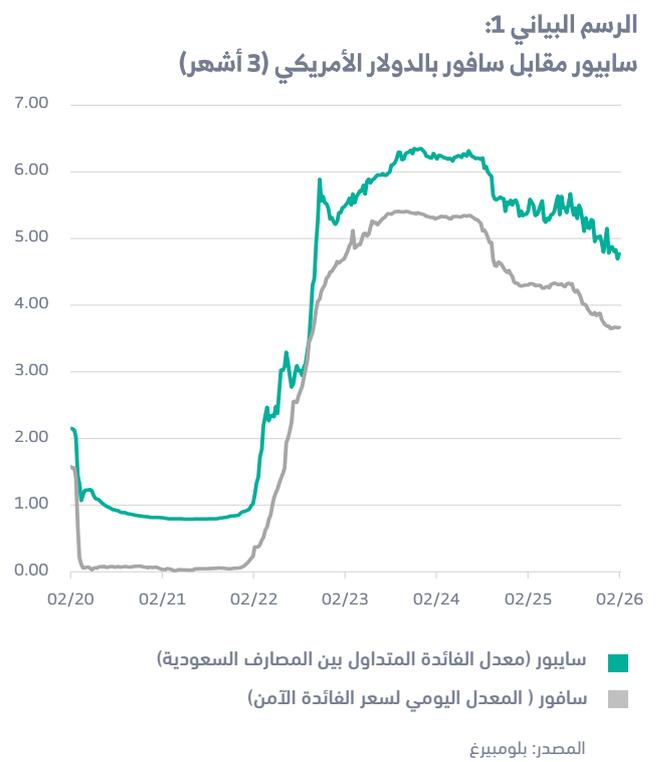
فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية خلال خمس سنوات، نقطة أساس

المصدر: بلومبيرغ

العائد على سندات الخزينة الأمريكية أو مؤشر مقايضة مخاطر الائتمان للمملكة أي تغيرات جوهرية. وعلاوة على ذلك، شهد مؤشر سعر صرف الريال السعودي الحقيقي والاسمي، تراجعاً تراوح ما بين 6% و7% منذ يناير 2025.

يرجع الاتساع الأخير في علاوة سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي لفترة اثني عشر شهراً، بصفة أساسية، إلى اتساع فارق أسعار الفائدة، وذلك على الرغم من مؤشرات التيسير النقدي التي رصدت مطلع عام 2026. وفي المقابل، أظهرت مؤشرات المخاطر السيادية استقراراً لافتاً، إذ لم يسجل فارق

معدلات الفائدة الرسمية، طويلة الأجل وقصيرة الأجل

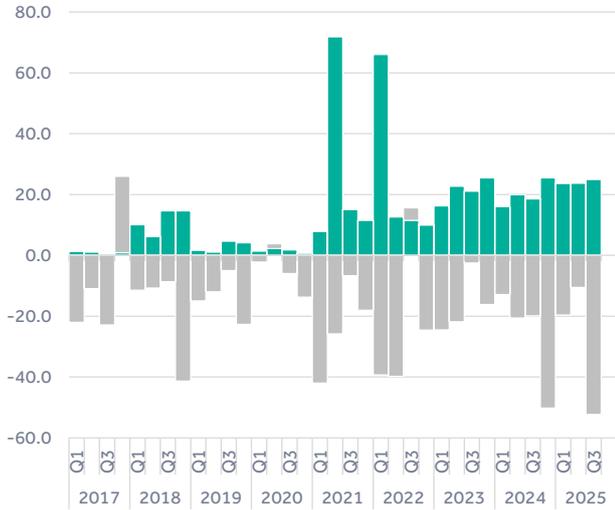


ذروته المسجلة سابقاً عند 140 نقطة أساس. وتتجلى اتجاهات مماثلة في أسعار مبادلة الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي لأجل خمس سنوات. وعلى النقيض، اتسع فارق العائد بين الصكوك المقومة بالريال ونظيرتها المقومة بالدولار لأجل خمس سنوات ليبلغ نحو 50 نقطة أساس.

على إثر قرارات خفض أسعار الفائدة التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي السعودي، شهد معدل "سايبور" لثلاثة أشهر تراجعاً إلى ما دون مستوى 5%. وقد صاحب ذلك في فارق مع سعر الفائدة الأمريكي المماثل ليبلغ نحو 105 نقاط أساس في الأسابيع الأولى من عام 2026، متراجعاً بذلك عن

ميزان المدفوعات السعودي

الرسم البياني 2:
الاستثمار الأجنبي المباشر



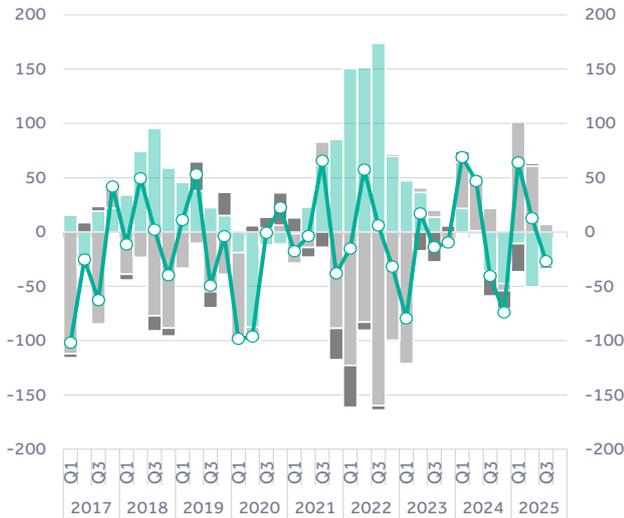
■ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، بشكل ربع سنوي، بالمليار ريال سعودي.
■ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، بشكل ربع سنوي، بالمليار ريال سعودي.
المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 1:
ميزان الحساب الجاري



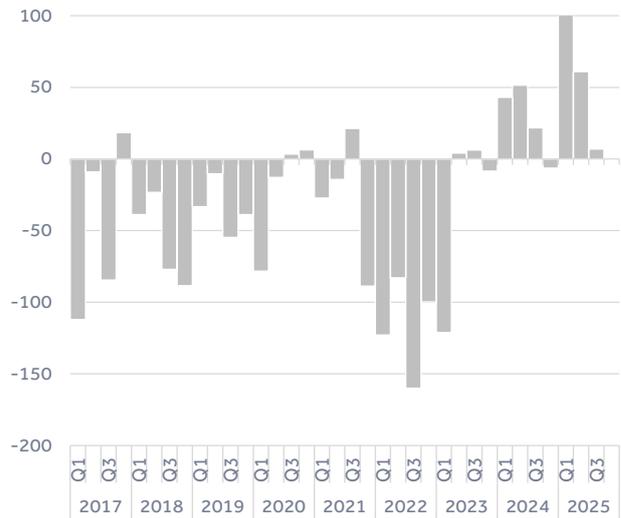
■ ميزان الحساب الجاري، مليار ريال سعودي- ربع سنوي
المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:
المساهمة في ميزان المدفوعات



■ رصيد الحساب الجاري ■ رصيد الحساب المالي ■ السهم والخطأ ■ صافي التغير في الأصول الاحتياطية الاجنبية
المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:
ميزان الحساب المالي



■ رصيد الحساب المالي (باستثناء التغيرات في الأصول الاحتياطية الأجنبية، كل ثلاثة أشهر في مليار ريال (+ تدفقات رأس المال الداخلة، - تدفقات رأس المال الخارجة))
المصدر: البنك المركزي السعودي

أساسية إلى القفزة النوعية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الخارج، والتي بلغت مستوى قياسياً قدره 52 مليار ريال. وتبعاً لهذه التطورات في ميزان المدفوعات، سجلت الاحتياطيات الأجنبية الرسمية لدى البنك المركزي السعودي انخفاضاً بمقدار 27 مليار ريال خلال الربع الثالث من 2025.

سجل الحساب الجاري في الربع الثالث من 2025 عجزاً قدره 31 مليار ريال، ويعد تحسناً ملموساً مقارنة بالعجز في الربع الثاني والبالغ 50 مليار ريال. وفي المقابل، شهد فائض الحساب المالي تراجعاً حاداً، إذ انخفض من 61 مليار ريال في الربع الثاني إلى 7 مليارات ريال فقط في الربع الثالث؛ ويعزى هذا التقلص بصفة

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:

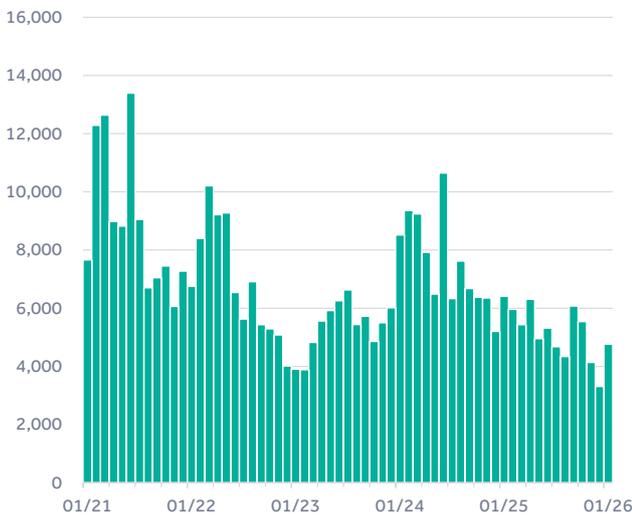
مؤشر السوق الرئيسي



■ مؤشر السوق الرئيسي
■ المتوسط المتحرك لعشرة أسابيع
■ المتوسط المتحرك لأربعين اسبوع
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

متوسط قيمة التداولات اليومية في تداول

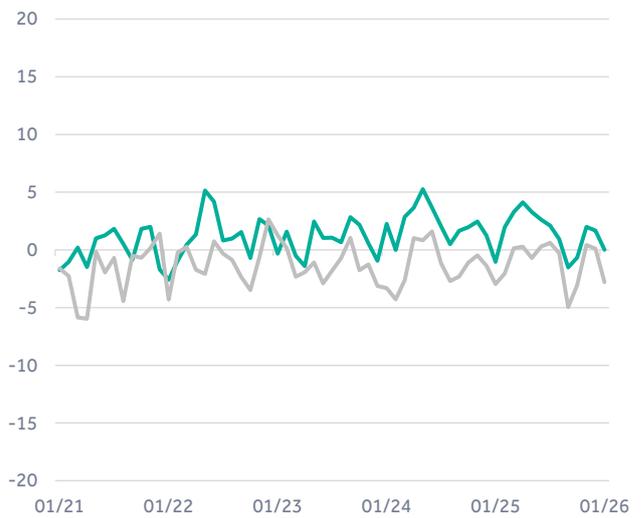


■ المتوسط الشهري لقيمة التداولات اليومية في تداول، بالمليون ريال سعودي

المصدر: تداول

الرسم البياني 3:

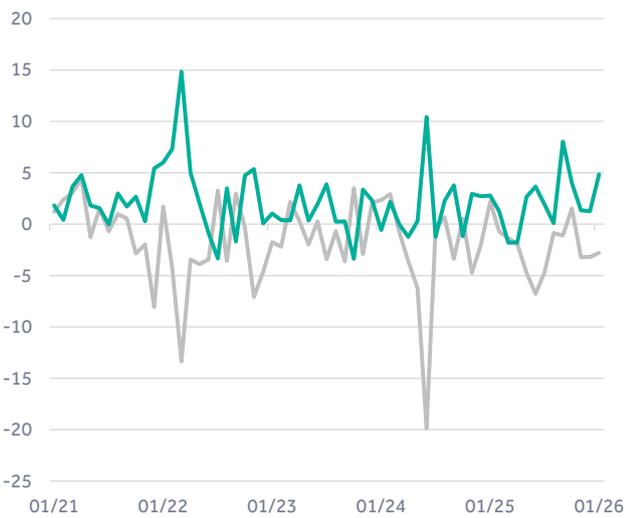
صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



■ المستثمرون الافراد
■ كبار المستثمرين الافراد والمستثمرون الافراد المتخصصون
المصدر: تداول

الرسم البياني 4:

صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



■ المؤسسات الأجنبية (اتفاقيات المبادلة والمستثمرين المؤهلين)
■ المؤسسات المحلية
المصدر: تداول

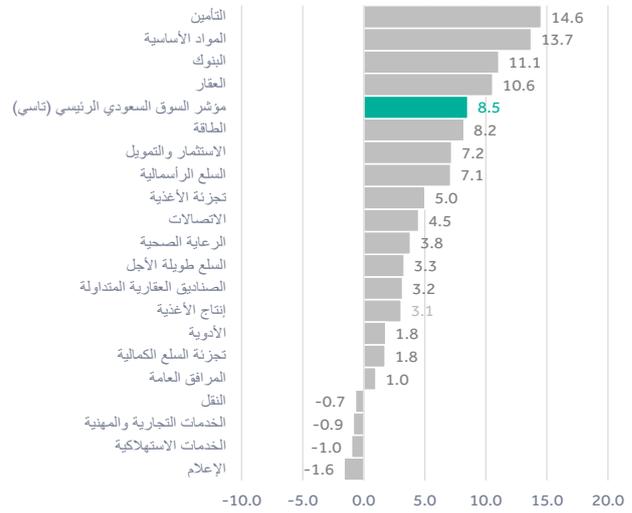
ريال في شهر ديسمبر الماضي. ويعزى هذا التعافي في جوهره إلى تدفقات استثمارية نوعية من المستثمرين المؤسسيين الأجانب الذين سجلوا صافي مشتريات مرتفع، في مقابل عمليات بيع صافية نفذها المستثمرون المحليون خلال الفترة ذاتها.

استعاد سوق الأسهم السعودي زخمه المعهود بعد ملامسته مستويات متدنية دون حاجز 10300 نقطة مطلع العام، لينجح في تجاوز عتبة 11000 نقطة. وقد انعكس هذا المسار التصاعدي على سيولة السوق، إذ ارتفع متوسط قيم التداول اليومية خلال شهر يناير ليصل إلى 4.8 مليار ريال، مقارنة بما قيمته 3.3 مليار

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:

أداء قطاعات سوق الأسهم السعودي من عام حتى يناير 2026

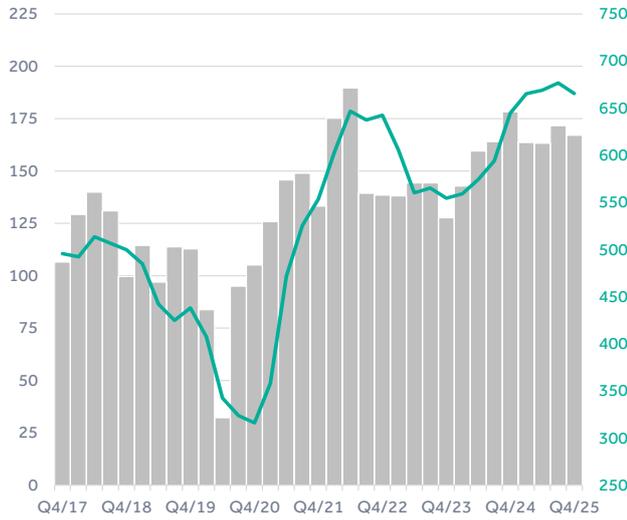


■ الأداء من بداية العام كنسبة مئوية، شاملاً توزيعات الأرباح

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

الأرباح الربعية لسوق الاسهم السعودي



■ ربحية السهم الربعية للمؤشر العام، بالريال السعودي - المحور الأيسر
■ مكرر ربحية السهم التاريخي في المؤشر العام للربع الرابع - المحور الأيمن

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 3:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية التاريخي



■ مكرر الربحية التاريخي (على مدار 12 شهر)

■ المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية المستقبلي



■ مكرر الربحية المستقبلي (على مدار 12 شهر)

■ المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

المستهلكين أداء متبايناً. حيث تراجعاً بنسبة 1.6% و1.0% على التوالي. وقد أسهم هذا الانتعاش المسجل في يناير في إعادة مؤشرات تقييم السوق إلى مستويات أكثر توازناً، لتداول بذلك بالقرب من متوسطاتها التاريخية طويلة الأمد.

شهد مؤشر السوق الرئيسية "تاسي" أداءً إيجابياً لافتاً في شهر يناير، محققاً نمواً بنسبة 8.5%. وعلى مستوى القطاعات، تصدر قطاع التأمين المشهد بمكاسب بلغت 14.6%، مدعوماً بالزخم الإيجابي الذي أعقب الإعلان الرسمي عن استراتيجية التأمين الوطنية. وفي المقابل، سجل قطاعاً الإعلام وخدمات

توقعات الاقتصاد السعودي

خلال عام 2025، وهو المسار المتوقع استمراره خلال العام الجاري، تمهيداً لعودة التوسع المالي التدريجي بحلول عام 2027. وتبعاً لذلك، تشير التقديرات إلى تراجع العجز المالي لـ 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي، مقارنة بنسبة 5.9% في عام 2025، مع توقعات بمزيد من التقلص ليصل إلى 3.5% في العام القادم.

يُتوقع أن يسجل رصيد الحساب الجاري عجزاً بنسبة 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2026، مقارنة بما نسبته 3.5% في العام الماضي. ومع حلول عام 2027، نرجح تقلص هذا العجز إلى 2.6%؛ مدفوعاً بزيادة عوائد الصادرات النفطية والنمو المستدام في إيرادات قطاعي السياحة والسفر.

ومن المتوقع أن تشهد معدلات التضخم تراجعاً تدريجياً خلال عام 2026، تماشياً مع الانخفاض المتوقع في تضخم أسعار الإيجارات، الذي يعد المحرك الرئيسي للمؤشر حالياً. وبناء عليه، يتوقع استقرار متوسط التضخم عند 1.8% في عام 2026، مع ارتفاع طفيف لـ 2.0% في 2027.

كما تشير التوقعات إلى خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية من مستواه الحالي البالغ 3.75% ليصل إلى 3.25% بنهاية العام الجاري، مع ترجيح تثبيت الأسعار خلال 2027. ومن المتوقع أن ينتهج البنك المركزي السعودي مساراً مماثلاً،

استناداً إلى هذا السيناريو الأساسي نتوقع انخفاض معدل "سايبور" لأجل ثلاثة أشهر ليصل إلى 4.20% بنهاية 2026، على أن يبلغ مستواه الأدنى عند حاجز يتجاوز 4.0% بقليل في عام 2027.

على غرار الأداء المسجل في عام 2025، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي نموه خلال عامي 2026 و2027، مدعوماً بمساهمات نمو متوازنة من القطاعين النفطي وغير النفطي.

وفي هذا السياق، يُتوقع أن يحافظ القطاع غير النفطي على وتيرة نمو متينة، وإن كان سيشهد انضباطاً أكبر في وتيرته مقارنة بالأعوام السابقة؛ فبعد أن سجل نمواً بنسبة 6.0% في عام 2024 و4.9% في عام 2025، تشير التقديرات إلى توسعه بنسبة 4.3% في عام 2026، ليعاود بعد ذلك تسارعه التدريجي وصولاً إلى 4.6% في عام 2027. ويمثل هذا المسار في جوهره ترسيخاً لمرحلة استثنائية تمتد لسبع سنوات متتالية من النمو المستدام للأنشطة غير النفطية بنسب تتجاوز 4%.

على صعيد القطاع النفطي، أثمرت استراتيجية التخفيضات التدريجية للإنتاج في عام 2025 عن رفع الطاقة الإنتاجية للمملكة بواقع يتجاوز مليون برميل يومياً. وفي ظل التوقعات بحدوث فائض في المعروض العالمي خلال عام 2026، تبنت مجموعة "أوبك+" موقفاً متحفظاً يقضي بتعليق أي زيادة إضافية في الإنتاج خلال الربع الأول من عام 2026. ورغم أن استئناف التوسع الإنتاجي يظل خياراً قائماً في الربع الثاني في حال استمرار التعافي الملموس في الأسعار، إلا أن السيناريو الأساسي الذي نتبناه يرجح ترحيل هذه الزيادة الإنتاجية لتكون بصفة رئيسة خلال عام 2027. بناء على هذه المعطيات، يتوقع أن تسجل أنشطة القطاع النفطي نمواً بنسبة 6.2% في عام 2026 و2.2% في عام 2027.

وعليه يرتقب أن يحقق الاقتصاد الكلي نمواً بنسبة 4.3% خلال عام 2026 (مقارنة بنسبة 4.5% في العام الماضي)، قبل أن يستقر معدل النمو عند 3.4% في عام 2027.

في أعقاب مرحلة التوسع القوي التي شهدتها الفترة ما بين عامي 2021 و2024، انتهجت الحكومة مساراً للانضباط المالي

نظرة سريعة على الحقائق والارقام

| 2027f | 2026f | 2025 | 2024 | |
|--|-------|------|------|--|
| اسعار النفط وحجم الانتاج (المتوسط السنوي) | | | | |
| 66.0 | 64.0 | 68.2 | 79.9 | سعر خام برنت (دولار للبرميل) |
| 63.0 | 61.0 | 64.6 | 75.8 | سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار للبرميل) |
| 66.0 | 64.0 | 69.2 | 79.9 | سعر سلة أوبك (دولار للبرميل) |
| 10.3 | 10.1 | 9.5 | 9.0 | إنتاج المملكة من النفط (مليون برميل يومياً) |
| معدلات التضخم واسعار الفائدة (بنهاية السنة) | | | | |
| 2.00 | 1.80 | 2.04 | 1.50 | تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط سنوي) |
| 4.10 | 4.20 | 4.90 | 5.54 | السايبور لثلاث أشهر |
| 3.25 | 3.25 | 3.75 | 4.50 | الرييو العكسي |
| 3.75 | 3.75 | 4.25 | 5.00 | الرييو الاساسي |
| سوق العمل (المتوسط السنوي) | | | | |
| 2.9 | 3.0 | 3.1 | 3.5 | معدل البطالة للسكان |
| 6.5 | 6.7 | 6.9 | 7.4 | معدل البطالة للسكان السعوديين |
| 67.6 | 67.5 | 67.4 | 66.3 | معدل المشاركة الاقتصادية للسكان |
| 50.2 | 50.0 | 49.8 | 51.2 | معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين |

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، البنك المركزي السعودي، بلومبيرغ، الرياض المالية

| 2027f | 2026f | 2025 | 2024 | |
|--------------------------------------|-------|------|------|---|
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي | | | | |
| 3.4 | 4.3 | 4.5 | 2.6 | الاقتصاد الإجمالي |
| 4.6 | 4.3 | 4.9 | 6.0 | الأنشطة غير النفطية |
| 1.4 | 1.1 | 0.9 | 2.3 | الأنشطة الحكومية |
| 2.2 | 6.2 | 5.6 | -4.4 | الأنشطة النفطية |
| الميزان المالي والدين العام | | | | |
| -177 | -207 | -277 | -116 | رصيد المالية العامة (مليار ريال سعودي) |
| -3.4 | -4.3 | -5.9 | -2.5 | الميزان المالي (% من إجمالي الناتج المحلي) |
| 1903 | 1726 | 1519 | 1216 | الدين العام (مليار ريال سعودي) |
| 37.0 | 35.4 | 32.2 | 26.2 | الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي) |
| الحساب الجاري والحساب التجاري | | | | |
| 172 | 175 | 238 | 339 | الميزان التجاري (مليار ريال سعودي) |
| 3.3 | 3.6 | 5.0 | 7.3 | الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي) |
| -133 | -191 | -166 | -21 | الحساب الجاري (مليار ريال سعودي) |
| -2.6 | -3.9 | -3.5 | -0.5 | الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي) |

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، البنك المركزي السعودي الرياض المالية

بيان إخلاء المسؤولية:

تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير بحسن نية من مصادر عامة مختلفة يعتقد بأنه موثوق بها. في حين اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير هي دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذه الوثيقة هي عادلة ومعقولة، ومع ذلك فإن الرياض المالية لا تضمن دقة البيانات والمعلومات المقدمة، وعلى وجه الخصوص، الرياض المالية لا تتعهد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كاملة أو خالية من أي خطأ. هذا التقرير ليس، وليس المقصود به أن يفسر على أنه، عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية. وبناء عليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة، عدالة، أو اكتمال المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير. الرياض المالية تخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته، و لن تكون الرياض المالية مسؤولة ولن يكون أي من منسوبي الرياض المالية من مدراء، ومسؤولين، و موظفين مسؤولين في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير. الرياض المالية أو موظفيها أو احد أو أكثر من الشركات التابعة لها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المشار إليها في هذا التقرير.

الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة الرياض المالية - كما في تاريخ هذا التقرير فقط - وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار. ليس هنالك أي ضمان بأن النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متسقة مع أية آراء أو التنبؤات أو التوقعات واردة في هذا التقرير، و ما ورد في التقرير يمثل نتيجة محتملة فقط. كما أن هذه الآراء، والتنبؤات والتوقعات تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي.

القيمة لأي، أو الدخل من أي، من الاستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب / أو تتأثر بالتغيرات. الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشرا للأداء المستقبلي. وفقا لذلك، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على نتائج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل.

هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام ولا يعتبر ظروف، وأهداف، ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين. ولذلك، فإنه لا يقصد بهذا التقرير تقديم مشورة في مجال الاستثمار ولا يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الاستثمارية الخاصة و/أو الاحتياجات الخاصة بالقارئ. قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الاستثمار يجب على القارئ الحصول على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والقانونية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة.

لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كليا أو جزئيا، وجميع المعلومات والآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة فيه محمية بموجب القواعد ولوائح حقوق الطبع والنشر.

